الجمهورية التونسية
وزارة العدل
197 عدد

منشور عدد 2025/
تونس في: 12 ماي 2025

من وزيرة العدل
إلى
السيدات والسادة
الرئيس الأول لمحكمة التعقيب ووكيل الدولة العام لديها
رئيس المحكمة العقارية
الرؤساء الأول لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين لديها
رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الجمهورية لديها
رؤساء محاكم النواحي وقضاتها

الموضوع: حول تعويض التقارير الشهرية الورقية بنسخة إلكترونية (CD).

يعتبر التقرير الشهري المصدر الرئيسي لرفع البيانات الإحصائية لمختلف المواد القضائية المدنية والجزائية والعقاريةلدى المحاكم ، غير أن الزخم الورقي الذي يتطلبه إعداد التقرير الشهري من طرف المحاكم يتطلب كلفة بشرية ومادية وزمنية باهضة جدّا على مستوى رفع المعطى والمتابعة وخزن واستغلال المعطيات الإحصائية ،

وفي إطار الحوكمة الرشيدة والضغط على تكاليف عمليات انجاز التقارير الشهرية من جهة، **وتماشيا مع توجه الوزارة للارتقاء بالمنظومة الإحصائية إلى مستوى الرقمنة وتوفير نتائج ومؤشرات إحصائية حينية** من جهة أخرى ، يتعين تعويض التقرير الشهري الورقي بنسخة إلكترونية محمولة ضمن قرص مضغوط (CD) يتم إعداده من طرف المحكمة وفق الإجراءات التالية :

أولا – بخصوص تحويل التقرير الشهري من نسخة ورقية إلى نسخة إلكترونية(CD)

- ✓ عند إنهاء الأعمال المتعلقةبإعداد وانجاز وحصر كافة الجداول وقوائم التقرير الشهري يتم ضبط النسخة النهائية إلكترونيا بحاسوب السيد رئيس الكتبة أو من ينوبه في تولي أعمال التقرير الشهري،

✓ يقع إعداد **كشف إحالة ورقي** للتقرير الشهري **ممضى**من طرف السادة :

- رئيس الكتبة و وكيل الدولة العام بخصوص محكمة التعقيب.
- رئيس الكتبة و رئيس المحكمة العقارية وكذلك رئيس الكتبة و رئيس كل فرع للمحكمة العقارية.
- رئيس الكتبة والوكيل العام بالنسبة لمحكمة الاستئناف.
- رئيس الكتبة ووكيل الجمهورية فيما يهم المحكمة الابتدائية.
- رئيس الكتبة و قاضي أو رئيس المحكمة بخصوص محاكم النواحي.

✓ يتم المسح الضوئي (**SCANER**) لكشف الاحالة المذكور بالفقرة**2**لتحويله من وثيقة ورقية إلى وثيقة إلكترونية ثم تضاف إلى مجموعة الجداول والقوائم الإلكترونية المكونة للتقرير الشهري المشار إليها بالفقرة**1**.

✓ تضاف نسخة إلكترونية من جداول القضايا الجزائية إلى القرص المضغوط (CD) لتوجه ضمن وثائق النسخة الإلكترونية للتقرير الشهري والتخلي عن العمل بالصيغة الورقية.

ثانيا – بخصوص توجيه النسخة الإلكترونية للتقرير الشهري (CD)

✓ عند حلول أجل إرسال التقرير الشهري **(خلال الخمسة أيام الأولى من الشهر الموالي)** يقع التخلي عن الطباعة الورقية وفي المقابل يتم إدراج نسخة إلكترونية من التقرير الشهري مرفقة بكشف الاحالة الضوئي ضمن قرص مصغوط(CD).

✓ توجه نسخة أولى من القرص المضغوط(CD) مباشرة إلى التفقدية العامة (إدارة الإحصائيات)، وبالتوازي نسخة ثانية توجه مباشرة إلى الوكالة العامة لدى محكمة الاستئناف (المكتب الجهوي للإحصاء).

✓ تتولى كافة المحاكم العمل بهذه التوصيات والشروع في إرسال النسخة الإلكترونية للتقارير الشهرية (CD) **إنطلاقا من شهر ماي 2025.**

إن العمل بالنسخة الإلكترونية للتقارير الشهرية (CD) سوف تقلّص بصفة شبه كليّة للكلفة الباهضة للصيغة الورقية، وهي مرحلة وقتيةفي انتظار تفعيل برامج الوزارة الهادفة إلى التغطية الرقمية الشاملة وإرساء الترابط البيني بين كافة المحاكم ومختلف هياكل ومصالح الوزارة.

لذا،نعلق أهمية بالغة على تنفيذ مقتضيات هذا المنشور تنفيذا مدققا.

وزيرة العدل

ليلى جفال